أحمد السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة

سمو الشيخ أحمد النواف يلقي كلمته

حصار نيابي لوزير الصحة على خلفية نقص الأدوية والأخير يعرض

مجلس الأمة يوافق على مشروع قانون تعارض المصالح

النواف: أكدنا استعدادنا للتعاون من خلال تقديم برنامج عمل يتضمن محاور ومشاريع محددة التكاليف والمواعيد

كتب : أحمد الهديبان

وافق مجلس الأمة على تقرير اللجنة التشريعية بشأن قانون تعارض المصالح في المداولة الأولى من خلال حضور 55عضوًا، وموافقة 54 ورفض عضوٍ واحد هي عالية الخالد.

واقر المجلس إثبات برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر "2022-2026" في المضبطة.

وقال رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف أن الحكومة تؤكد استعدادها وتعاونها مع المجلس من خلال البرنامج الذي تضمن لأول مرة محاور ومشاريع محددة التكاليف والمواعيد فإن الحكومة تأمل أن يحقق البرنامج طموحات المواطنين ويحقق مستقبلا مزدهرا للبلاد في ظل القيادة الحكيمة لسمو أمير البلاد وسمو ولي عهد.

كما وافق مجلس الأمة على تعديل قانون التامين الصحي «عافية» بإضافة شرائح جديدة «ربات البيوت والمطلقة طلاقاً بائناً وتجاوزت 50 عاماً ضمن الشرائح المستفيدة في المداولتين ويحال إلى الحكومة، بموافقة 58 عضواً ورفض عضو واحد.

وقال وزير العدل عبدالعزيز الماجد إنه لا مانع لدى الحكومة من الموافقة علي قانون تعارض المصالح في المداولة الأولى.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الجلسة العادية عند الساعة التاسعة صباحا، وتلا الأمين العام عادل اللوغاني أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار، وأسماء الأعضاء الغائبين بعذر ومن دون عذر عن اجتماع أو أكثر من اجتماعات اللجان منذ 27 نوفمبر حتى 8 ديسمبر 2022.

ثم صادر المجلس على المضابط وانتقل إلى كشف الأوراق الواردة الذي يحتوي على 13 رسالة مدرجة على جدول أعمال الجلسة.

الرئيس أحمد السعدون: ملاحظة على الرسالة 11 بحذف البند رقم 42 من جدول الأعمال الخاص بمشروع القانون بإبدال عبارة "عامل منزلي" بكلمة "خادم، فلا يجوز حذف بنود ولكن اللجنة تسحب التقرير.

النائب د. جنان بوشهري: بشأن رسالة نقص الأدوية الحاد، قبل أسابيع وقف وزير المالية وقال إن الدولة ستحقق فوائض مالية نتيجة زيادة أسعار النفط، فما فائدة ذلك إذا لم نحقق وفرة في الأدوية، وأسأل وزير التجارة، هل فتشت على مخازن الأدوية، ووزير الصحة الذي تدرج في الوزارة وفي يوم من الأيام رفض تسلم أدوية للسرطان لأنها مخالفة، فهل لم تسمع بشكاوى الناس بنقص الأدوية، وأسأل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ما فائدتك إذا كنت عاجزا عن التنسيق بين الوزارات، وما دور كل الوزراء في هذه القضية، سمو الرئيس هل تعلم أن المواطنين يذهبون إلى البحرين والخفجي لجلب الأدوية؟ هل تقبل ذلك في العهد الجديد؟

وقالت بوشهري: مسؤولية نقص الأدوية هي مسؤولية الحكومة مجتمعة، واللجنة الصحية أثق تماما أنها ستتعامل مع الموضوع على مستوى حجمه.

الرئيس أحمد السعدون: فقدت الكويت في الأول من ديسمبر الجاري المغفور له بإذن الله تعالى الأخ الفاضل محمد يوسف العدساني رئيس مجلس الأمة الأسبق، وقد شغل المغفور في مسيرته السياسية والعملية رئاسة المجلس البلدي وكان سفيرا ووزيرا، فبالإصالة عن نفسي ونيابة عن الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة أتقدم بصادق العزاء والمواساة لأسرة الفقيد الكريمة سائلاً المولى أن يتغمده بواسع رحمته ورضوانه، وأسكنه الله الفردوس الأعلى، إنا لله وإنا إليه راجعون".

وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي: رحم الله العم محمد يوسف العدساني وأسكنه فسيح جناته، والحكومة تثمن دوره الريادي في قيادة مجلس الأمة وكذلك القضايا الشعبية، وعظم الله أجر أسرته الكريمة وأهل الكويت في فقدانه.

النائب أسامة الشاهين: نعزي بوفاة العم محمد يوسف العدساني لما له من أدوار تطوعية ورسمية عديدة، يرحل الجسد ولكن تبقى السيرة العطرة، وبخصوص البند فهناك رسالة من النائب د. محمد الحويلة تنكأ جرح الترفيه، نتكلم عن منتزه يحمل اسم سمو الأمير، ولكن يراوح مكانه ولم يُعرض على مجلس الوزراء منذ 2016 والمسؤولية أهلية من الشركات النفطية، تتحمل كلفتها لإقامة منتزه متكامل ومساحة بيئية لأسر الكويت، ونشكر مبادرة ونتر لاند، نعم بصفة مؤقتة لكنها خطوة في الاتجاه الصحيح، فنحيي هذه الخطوة المؤقتة ونحث على تعميمها واستمرارها وأن تكون جزءا من منظومة لتوفير أماكن الترفيه في كل المحافظات.

وقال الشاهين: بخصوص رسائل نقص الأدوية وتكليف اللجنة الصحية متابعة الملف، نعم هي ليست مشكلة أحمد العوضي ولكنها مشكلة مزمنة موجودة في البلد ويجب على المجلس الوقوف عندها، لا نتوقع عصا سحرية ولكن نتلمس الواقع فنحن إذا سافرنا لا يقولون احضروا الكاكاو الفلاني بل احضروا الدواء الفلاني، المشكلة تتطلب وقفة جادة.

النائب أسامة الزيد: جلسنا بعد الانتخابات مع رئيس الوزراء وقلنا له البلد بأمس الحاجة إلى وزراء تنفيذيين وقادرين على تلمس حاجات البلد والشعب، مقولة الوزير يقول ما عندي عصا سحرية، نعرف أنك لست ساحرا فتصريحك مستفز، إذا لم تقدر على تلبية حاجات المجتمع الأساسية، هذا أمر مقبول وينبغي أن يكون لرئيس الوزراء موقف واضح تجاه هذه التصريحات الاستفزازية في قضية أمن دوائي.

النائب د. حمد المطر: الرسالة الرابعة بخصوص نقص الأدوية، هناك لجنة مختصة بالأمن الغذائي، فأطلب منها الاكتفاء بموضوع الأدوية فقط، فقد أصبح المواطن غريبا في بلده، يكون عنده عملية ويحتاج إلى أدوية لا يجدها، والوزراء والشيوخ إذا صار فيهم بلاء يركب طيارة ويُعالج بالخارج.

وقال المطر: هناك مناقلات خطيرة في قطاع الصحة بالعلاج بالخارج على حساب الأدوية، وهناك مشكلة تخزينية والمباني التخزينية لا تستوعب حجم الأدوية، وإلغاء نظام التجزئة، وهناك مشاكل إدارية بتسجيل الأدوية وهناك مافيا للأدوية، ونظام «أوراكول» نظام بطيء عقيم، وكذلك لا توجد قيادات في القطاع الدوائي، فالتعيينات السابقة ينبغي أن يتصدى لها الوزير.

وأضاف: بخصوص الرسالة السادسة من حسن جوهر باشتراطات إدراج أولادنا في القطاع النفطي، هي ليست شروطا عملية ويجب مراجعتها، الكويت طاردة للمستثمر الأجنبي وذلك ما حدث مع مستشفى غوستافٍ، وهناك جامعات عريقة طُردت من الكويت بسبب الفساد.

النائب صالح عاشور: أكثر من رسالة تتكلم عن قضية أساسية وهي الدواء ونقص الأدوية حتى وصل الموضوع إلى مرض غسيل الكلى، وهذا واقع الوضع الصحي، وأرى أن المشكلة إدارية وفنية، ووزير الصحة ليس مسؤولا عن تحمل تبعات الوزير السابق، ويجب ألا يدفع فواتير سابقة.

وتساءل عاشور: رئيس قطاع الأدوية كان تخصصه هندسة وتقاعد، واليوم يرأسه طبيب أسنان، ألا توجد تخصصات أدوية، أين الصيادلة الكويتيون، أين أصحاب الخبرة؟

وأضاف: الأخ الوزير بخصوص تصريحاتك بعدم وجود عصا سحرية، أو إعطاء الدواء البديل وهذه التصريحات مرفوضة جملة وتفصيلا، لا، لديك عصا سحرية فأنت في دولة الكويت دولة غنية يعني بتلفون واحد وإمكانات دولة الكويت بفضل سياساتها الخارجية وعلاقاتها المتميزة تستقطب أفضل شركات الأدوية، وكذلك لا بد من الاستيراد المباشر، والوكيل المحلي لا بد من إلغائه، ونحن هنا نريد القرار القيادي من الوزير، وقد كان لدينا مصنع أدوية تابع للحكومة أغلقتموه، لماذا؟ لا بد أن تكون صاحب قرار ورؤية لكي تستطيع حل هذه القضايا في أسرع وقت وتُحل هذه المشكلة.

النائب مبارك الحجرف: هناك أكثر من رسالة، الأولى تتعلق بتكليف اللجنة المالية بمتابعة قضايا غسيل الأموال، الإخوة في اللجنة يريدون إحالة التكليف إلى لجنة حماية الأموال العامة وهذا غير صحيح فلجنة الأموال العامة مكلفة بحماية المال العام، والرسالة الأخرى بتكليف لجنة المرافق العامة وحددوا 3 أشهر وأطلب مد المدة إلى نهاية دور الانعقاد العادي الأول.

وقال الحجرف: بخصوص الأدوية ونقصها، الوزير له شهر ونصف الشهر في المنصب فالمنصب ليس به بل بأركان الوزارة، والخلل بالتقاعس وعدم توفير الأدوية أو توفير ميزانية حقيقية للأدوية، والوزير «ينطق» من وزارته ومن حكومته، وأنت دفعت منصبك في مركز مكي جمعة بسبب أدوية مضروبة، وهناك مافيا وعصابات في مجال الدوية وهي أقوى من وزير الصحة لأنه يعمل وحده.

وأضاف: هناك أسئلة قدمت بخصوص نقص الأدوية منذ قرابة العام ونصف العام ولا يوجد رد، لأن هناك مافيا وأموالا وعيون كل التجار عليها، المسؤولية حكومية بتوفير ميزانية، فأين نظرة الحكومة بخصوص إنشاء شركة أدوية، فالأدوية في الكويت تسرق جهارا ونهارا من وافد ومن غيره.

وتلا الأمين العام طلبا بتمديد بند الرسائل لمدة نصف ساعة إضافية، ووافق المجلس.

وتلا وزير الصحة د. أحمد العوضي كلمة جاء في نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، يقول المولى جل وعلا: "والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون"

الأخ الرئيس أتقدم بالشكر الجزيل لكم إخواني وأخواتي أعضاء المجلس الموقرين على حرصكم واهتمامكم بصحة المواطنين.

– لا يخفى عليكم أن الحديث عن النقص الحاصل لبعض الأدوية في المؤسسات الصحية ليس وليد اللحظة، وقد لامسنا ذلك كمواطنين في بداية مرحلة ما بعد الجائحة، وما تركته من آثار وانعكاسات على جوانب عدة في الحياة، وكان لملف الأدوية -عالميا- نصيب منها.

– لامستُ هذه المشكلة كما لامسها العديد من إخواني وأخواتي، وأبنائي وبناتي المواطنين والمواطنات الكرام، قبل أن أتشرف بتحمل مسؤولية وأمانة وزارة الصحة، وكطبيب ومواطن كويتي، يؤلمني ما يؤلم أي مواطن فإن القيام بالتحرك وإيجاد الحلول العاجلة، والحلول طويلة الأمد، هو واجب وطني قبل أن يكون واجبا مهنيا.

– أخذت على عاتقي هذا التحدي منذ اليوم الأول لي في وزارة الصحة، عندما تحملت أمانة مسؤوليتها، أن أكون جزءا لحل هذه المشكلة التي كانت قد لاحت في الأفق والتي لامسها مجلس الوزراء الموقر في أول اجتماعاته بتاريخ 24/10/2022 وأصدر قراره رقم 1113 بالموافقة على إنشاء لجنة عليا تسمى "اللجنة الوطنية العليا لتعزيز منظومة الامن الغذائي والدوائي والمائي".

–حرصنا "مع الفريق المختص" على العمل عن كثب خلال الأيام الأولى في الوزارة، على دراسة جذور هذه المشكلة، مطلعاً على تاريخها وحيثياتها، مدركاً لعامل الوقت، مراقباً ومشرفاً على تقديم الخدمة الطبية لإخواني وأخواتي المواطنين والمواطنات الكرام بأعلى جودة ممكنة، والتي يستحقونها، بالتعاون مع قطاعات الوزارة، والجهات المعنية في الدولة، والتي لم تدخر جهداً لضمان سلامة وراحة المواطن.

– بعد الدراسة أدركنا أن هناك خطوات عاجلة ينبغي القيام بها على الفور كجزء من الخطة قصيرة المدى، كما أن هناك خططا متوسطة وطويلة المدى ينبغي العمل عليها، تعزيزاً للأمن الدوائي، والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن الصحي المنوط بوزارة الصحة، والتي تسعى إلى تحقيقه بالتعاون مع الجهات المعنية والمختصة في الدولة، وبعد أدائي اليمين الدستورية أمام مجلسكم الموقر ومباشرة عملي وبعد إشراك قطاعات وجهات عديدة ذات الاختصاص، قمنا بالتالي:

اولاً: تشكيل لجنة عليا بتاريخ 10/11/2022 لمتابعة تعزيز المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية وتكليفها بالاختصاصات الآتية:

1. تقييم المخزون الاستراتيجي الحالي للأدوية واللوازم الطبية وبحث سبل تعزيز منظومة الأمن الدوائي بالبلاد بصفة دائمة وبحد أدنى لمدة ستة أشهر.
2. مراجعة آلية تلقي ودراسة طلبات الأدوية واللوازم الطبية المقدمة من الجهات المعنية بالوزارة والعمل على وضع آلية للانتهاء من إجراءات التعاقدات وبشكل سريع.
3. العمل على وضع آليه

وزير الصحة متحدثاً

وزير التربية يرد على تساؤلات النواب

وزير الصحة: تعزيز الأمن الدوائي جزء لا يتجزأ من الأمن الصحي وقمنا بتشكيل لجنة عليا لتعزيز المخزون الإستراتيجي

مراجعة آلية تلقي طلبات الأدوية واللوازم الطبية والعمل على وضع آلية للانتهاء من إجراءات التعاقدات بشكل سريع

تقنين صرف الميزانية المخصصة للأدوية وتقليل الهدر ودراسة أسباب النقص وبيان الجهات والأشخاص المسؤولين عن ذلك

بوشهري: هل تعلمون أن المواطنين يذهبون إلى البحرين والخفجي لجلب الأدوية؟ هل نقبل ذلك في العهد الجديد؟

الزيد: تصريح وزير الصحة أنه ليس لديه عصا سحرية مستفز وغير مقبول أن لا تقدر على تلبية حاجات المجتمع الأساسية

المدلج: نحن نحتاج أن نفك الارتباط وتضارب المصالح بين الكثير من القيادات و التجار وسنراقب كل الإجراءات

خليل أبل: الحكومة وعدت بحل مشكلة "التركيبة السكانية" ولم تستطع فأجلت المشكلة ونحتاج إلى وضع القوانين

المويزري في حديث مع وزير الداخلية

مداخلة الحبيني